



اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا الاجتماع الرابع والثلاثون

أسوان (مصر)

٢٥-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

ملخص أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - مكتب شمال أفريقيا
(أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ - سبتمبر/أيلول ٢٠١٩)

قائمة المحتويات

- ٣ أولاً. مقدمة
- ٣ ثانياً. أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة قيد الاستعراض
 - ألف. النتيجة الرئيسية الأولى: تعزيز قدرة الدول الأعضاء من منطقة شمال أفريقيا فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لإيجاد فرص عمل مستدامة
 ١. المشاورات الإقليمية الرفيعة المستوى حول العمل في شمال أفريقيا
 ٢. الموجزات القطرية والأبحاث الصادرة
 ٣. منتدى التنمية في شمال أفريقيا "الاقتصاد الأزرق في شمال أفريقيا: نجاعة النقل البحري ودورها في تسهيل التجارة الدولية في العصر الرقمي"
 ٤. الدعم الاستشاري
 - ب. النتيجة الرئيسية الثانية: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ أولويات التنمية دون الإقليمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠)
 - والأهداف الإنمائية للألفية وأجندة ٢٠٦٣، مع مراعاة قضايا الشباب والنوع.
 ١. التنسيق والشراكات على المستوى دون الإقليمي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.
 ٢. الدعم الاستشاري لرصد تنفيذ برامج التنمية
 ٣. ثورة البيانات في شمال أفريقيا: البيانات في خدمة التحول الهيكلي
- ١٢ ثالثاً. المبادرات الخاصة والعلاقات مع شعب المقر والشراكات
 - ألف. المبادرات الخاصة
 - باء. العلاقات مع شعب المقر
 - جيم. الشراكات
 ١. الشراكات مع المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر
 ٢. الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين

- ١٩ رابعا. حالة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة والثلاثين من اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية
- ١٩ ألف. توصيات تتعلق بالموجزات القطرية
- ١٩ باء. توصيات تتعلق بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية
- ١٩ جيم. توصيات تتعلق بالأجندات الإقليمية والدولية
- ٢٠ دال. توصيات تتعلق بالإطار الإستراتيجي لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٢١ واو. توصيات تتعلق بالأبحاث ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق
- ٢١ ياء. توصيات تتعلق بالهجرة
- ٢٢ خامسا. التحديات والدروس المستخلصة والآفاق الإستراتيجية
- ٢٢ ألف. فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات
- ٢٢ باء. فيما يتعلق بالتخطيط لأنشطة المكتب
- ٢٢ جيم. فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي
- ٢٣ دال. فيما يتعلق بعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية

أولاً. مقدمة

١. يقدم هذا التقرير نبذة عن أنشطة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لشمال أفريقيا خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ (من اجتماع ٢٠١٨ إلى اجتماع ٢٠١٩). وتزامن هذه الفترة أساساً مع السنة الثانية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي المعدل ٢٠١٨-٢٠١٩، والذي قامت بوضعه لجنة الخبراء خلال انعقاد المؤتمر الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المنعقد شهر مايو/أيار ٢٠١٨.

٢. وقد تم تنفيذ الأنشطة بتعاون وثيق وبالتشاور مع الدول الأعضاء ومديريات مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية الأخرى واتحاد المغرب العربي واللجان الاقتصادية الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الشريكة الأخرى.

ثانياً. أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة قيد الاستعراض

٣. في إطار رؤية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجديدة، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بتحضير إستراتيجية متخصصة جديدة انطلافاً من ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال "العمل والمهارات والتنمية المستدامة". ويهدف الإطار الاستراتيجي الجديد إلى مساعدة البلدان الأعضاء (وهي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس) في تصور وتنفيذ سياسات وبرامج من شأنها إنعاش سوق العمل والنهوض بالتنمية المستدامة في أفق التحول البنوي المنشود وفق أجندتي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣. وقد ترجمت هذه الغاية إلى نتيجتين كبيرتين: أ) تقوية قدرات الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا فيما يخص تصور وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لإنعاش العمل المستدامة، ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الأولويات دون الإقليمية للتنمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ ويأخذ بعين الاعتبار التحديات المتصلة بالشباب والنوع الاجتماعي.

٤. تم تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل المكتب لتحقيق نتائج تستجيب للمحاور ذات الأولوية المحددة أعلاه. كما ساعدت التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة للجنة وكذا مساهمات الدول الأطراف واتحاد المغرب العربي وغيرهم من الشركاء في تأطير مجالات عمل المكتب طوال الفترة موضوع هذا التقرير.

ألف. النتيجة الرئيسية الأولى: تعزيز قدرة الدول الأعضاء من منطقة شمال أفريقيا فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لإيجاد فرص عمل مستدامة

٥. للمساهمة في هذه النتيجة الرئيسية الأولى، نظم المكتب مشاورات إقليمية رفيعة المستوى حول العمل في شمال أفريقيا ومنتدى حول تنمية الاقتصاد الأزرق في شمال أفريقيا؛ وقام أيضا بنشر مجموعة من الوثائق ذات الصلة (الموجزات القطرية والأوراق البحثية).

١. المشاورات الإقليمية الرفيعة المستوى حول العمل في شمال أفريقيا

٦. ضمن جهود تطوير مجال تخصصها الجديد والتوافق مع أولويات الدول الأعضاء، نظم مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا بالرباط شهر أبريل/نيسان ٢٠١٩ بالشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب، مشاورات إقليمية رفيعة المستوى حول العمل تحت شعار "الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية لخلق فرص العمل في شمال أفريقيا". وتميز هذا المنتدى بمشاركة أكثر من ٧٠ خبيراً ومتخصصاً في التوظيف من المنطقة دون الإقليمية وبحضور ممثلي الدول الأعضاء السبعة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وكانت هذه المشاورات منبراً للمناقشة بين ممثلي القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني حول الإصلاحات والسياسات اللازمة للتغلب على الصعوبات المحددة وتحفيز إحداث فرص العمل في المنطقة.

٧. واستندت أشغال المنتدى على وثائق وتحليلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الشريكة والأوساط الأكاديمية. مما ساعد على في وضع خطة عمل للنهوض بفرص العمل في المنطقة دون الإقليمية من خلال تحديد العراقيل التي تعيق قدرة الشركات على خلق فرص العمل والإصلاحات الضرورية للتغلب عليها. لقد كان السؤال الأساسي هو كيفية تطوير قدرات القطاعين العام والخاص، والشراكات بينهما، للتصدي الكامل للتحديات التي تواجه الشركات والسهر على الرفع من فعالية الدعم والمساعدات الحكومية الرامية إلى تحفيز خلق فرص العمل، ولاسيما عبر التحول الهيكلي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة.

٨. بدأت أشغال المنتدى بعرض إطاري حول ديناميات التوظيف على المستوى الإقليمي والقاري بعنوان "توقعات العمل الأفريقية". وتطرق العرض التمهيدي إلى الدروس الرئيسية المستخلصة من الديناميات والتحول ذات الصلة المباشرة بالعمل في أفريقيا، وشمل أيضا أمثلة على المبادرات القارية الرامية إلى تحفيز الديناميات الاقتصادية وتهيئة ظروف أفضل في سوق العمل. ثم شهد المنتدى تنظيم ثلاث جلسات عمل للخبراء.

٩. عاجلت الجلسة الأولى موضوع الرؤية على الأمد البعيد وخلق فرص العمل في بيئة متغيرة باستمرار. ورفع المشاركون في المنتدى مجموعة من التوصيات بغية تحسين جودة التنسيق بين القطاعات، وتحديد أولويات سياسات التوظيف، واستهداف تدابير الدعم لتعزيز العمل والإطار التشريعي. مما يعزز المرونة والعمل اللائق.

١٠. وتناولت الجلسة الثانية عدة مواضيع من بينها المؤسسات وخلق فرص العمل بشأن قضايا الإدارة والتنظيم والسياسة العامة. وتمحّضت عن المناقشات توصيات منها مؤسسة آليات تقييم مستقلة لسياسات العمل العامة، وإنشاء مرصد توظيف إقليمي، وإدخال تدابير مالية وجمركية ملائمة لتحفيز خلق فرص العمل، واستهداف دعم القطاع العام، وتشجيع الرقمنة وتخفيف الإجراءات الإدارية واعتماد نهج تشاركي بما في ذلك المجتمع المدني.

١١. وعالجت الجلسة الثالثة موضوع النفاذ إلى الموارد وعوامل الإنتاج بما في ذلك التمويل والمهارات والابتكار. وفي نهاية المناقشات، كانت التوصيات المقدمة تتعلق ب (أولا) القانوني التنظيم للاستثمارات، ولاسيما تحديد المجالات الجديدة القادرة على توليد فرص عمل، وإصلاح الإطار التنظيمي الوطني بما يسهل الوصول إلى الأسواق على المقاولين الشباب، ورفع الحواجز التي تحول دون النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتعبئة المغتربين والمهاجرين الراغبين في المساهمة في خلق فرص عمل، ومدّهم بالبيانات المالية وتسهيل وصولهم إلى الشبكات العلائقية؛ (ثانيا) الموارد والابتكار، ولاسيما تنفيذ سياسات تحفيزية متميزة من أجل النهوض بالبحث والابتكار، وازدواج تجارب البحث والابتكار الناجحة، وتنفيذ خطط الابتكار الوطنية والنظم الايكولوجية الصناعية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز فرص العمل من خلال تحويل الديون البيئية إلى وظائف خضراء، (ثالثا) منظومة التعليم والتدريب، ولاسيما دمج روح المقاولات والمهارات الضرورية ذلك منذ بداية المسار الدراسي، وإشراك ممثلي القطاع الصناعي في الهيئات الإدارية للمعاهد من مرحلة التصميم إلى التنفيذ والإدماج المهني.

٢. الموجزات القطرية والأبحاث الصادرة

١٢. إن الغرض من الموجزات القطرية هو (أولا) تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من إنتاج ونشر التحليلات حسب البلد والمنطقة؛ (ثانيا) تقديم توصيات بشأن التحول الاقتصادي من خلال تعزيز النمو والتنمية الاجتماعية المستدامة؛ (ثالثا) تعزيز التكامل الإقليمي وتخطيط التنمية والإدارة الاقتصادية؛ (رابعا) تحليل المخاطر المحتملة واقتراح سبل التقليل منها.

١٣. تم إعداد الموجز القطري الخاص بليبيا خلال الفترة قيد الاستعراض. وعلاوة على تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي، يشمل الموجز القطري تحليل السياسات والتحديات التي يواجهها البلد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك العمل. كما يضم الموجز القطري تحليل موضوعاتي حول تأثير الوضع السياسي والأمني والهجرة على البلاد.

١٤. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق المنهجية الجديدة للتحول الهيكلي والتوظيف والإنتاج والمجتمع عند الانكباب على دراسة حالة الجزائر. إن الهدف الرئيسي من الموجز القطري هو تحليل البيانات الخاصة بالبلد ورفع توصيات بشأن السياسات الضامنة للتحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وبالتالي، لا يقتصر الموجز القطري على تشخيص أوضاع البلد في لحظة معينة، بل يمثل دراسة استشرافية تحاول تحديد الاتجاهات المستقبلية.

١٥. يظهر الموجز القطري الخاص بالجزائر أن البلاد لم تشريع بشكل كامل في التحول الهيكلي لاقتصادها لتوليد نمو يلي أولويات الساكنة الشابة والنشطة بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. ويشرح هذا الأمر إلى حد كبير الوضع الحالي الذي يجب أن يؤدي إلى تغييرات في السياسات وإعادة تركيز اهتمام الجزائر على الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تسريع تنمية القطاع الخاص، وتشجيع التنوع الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية وريادة الأعمال. ويهدف الملف إلى تزويد صناع السياسة بتحليل مركز للوضع الماكرواقتصادية بغية تسهيل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الإصلاحات.

١٦. قام المكتب بإعداد وثيقة حول "الجودة المؤسسية والتحول الهيكلي" بغية الوقوف على مدى وأثر الاختلالات الناجمة عن إخفاقات السوق والمؤسسات. تؤدي هذه الاختلالات إلى نقص الجودة في تخصيص الموارد بين الشركات والقطاعات، وإبطاء التنوع الاقتصادي وتحسين إنتاجية العمل مقارنةً بالاقتصادات الناشئة الأكثر ديناميكية وتؤدي إلى بطالة مستمرة وخاصة بين الشباب المتعلم. إن الإصلاحات المقترحة لمواجهة هذه الاختلالات، إذا تم تنفيذها، ستضمن مكاسب كبيرة في الإنتاجية، وستمكن من تحسين القدرة التنافسية، ودعم خلق فرص العمل وتسهيل التحول الهيكلي في شمال أفريقيا.

١٧. أصدر المكتب أيضًا وثيقة بعنوان "التمثيل الخرائطي القطاعي لمؤهلات سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا". وتشير الوثيقة المذكورة أن الجهود المبذولة لتسهيل التجارة بين بلدان شمال أفريقيا والإطار المؤسسي للتكامل الإقليمي وتحسين البنية التحتية الأساسية لم يكن له أي تأثير مقنع على تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية. ومع ذلك، فإنه يدل على أنه يمكن اغتنام الفرص المهمة في هذا المجال على المستوى القطاعي. ويوفر التحليل بعض الدروس حول رسم الخرائط القطاعية الانتقائية لتقييم التطوير الحالي والمحتمل لسلاسل القيمة الإقليمية في المنطقة الفرعية. ويخلص إلى عرض موجز لخطة العمل الرامية إلى تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية ومجموعة من التوصيات التي تهدف إلى التغلب على أوجه القصور التي تم تحديدها.

١٨. بالإضافة إلى ذلك، نشر المكتب ورقة بحثية بعنوان "تحرير التجارة وعمالة النساء في أفريقيا". وقد أظهرت الوثيقة المذكورة أن تحرير التجارة يمكن أن يكون إيجابياً وسلبيًا بالنسبة للمرأة لأنه يؤثر على الوصول إلى الأسواق وأنماط الإنتاج والاستهلاك والوصول إلى العمل. وتوصي الورقة بأن تواصل وكالات منظمة الأمم المتحدة إجراء البحوث والتحليلات بشأن قضايا التجارة والنوع، والمساعدة في تطوير أدوات لصياغة وتنفيذ سياسات تجارية تراعي الفوارق بين الجنسين. وكذا تقدم الدعم لتعزيز الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية لمنظمات المشاريع وعالم العمل.

١٩. ساهم المكتب في إعداد كتاب بعنوان "الأخلاقيات ودراسات مقارنة حول الثقافات المختلفة - جديد الأبحاث والفرص المتاحة"، وقد صدر في الولايات المتحدة الأمريكية على يد دار النشر IGI Global (ولاية بنسلفانيا). وكانت مساهمة المكتب بعنوان "التجارة العادلة وأخلاقيات الاستهلاك من منظور تكاملي". وتوضح هذه المساهمة أن التجارة العادلة تهدف إلى زيادة رضا أصحاب المصلحة والأطراف المعنية (من المنتجين والموظفين والمستهلكين ومجموعات المصالح البيئية، إلخ). ويستخدم الاستهلاك الأخلاقي التجارة العادلة لتحقيق أهداف مختلفة ذات صلة بالمستهلكين والقضايا البيئية والإنسانية. ويمكن أن تدعم التجارة العادلة بدورها النزعة الاستهلاكية الأخلاقية. تؤكد الوثيقة أن النزعة

الاستهلاكية الأخلاقية والتجارة العادلة وجهان لعملة واحدة وأن فوائدهما يعزز كل منهما الآخر. وناقشت أيضا مسألة عمالة المرأة من منظور التجارة العادلة التي تؤدي إلى توصيات سياسية.

٢٠. وقام المكتب بإصدار منشور بعنوان "السلامة على الطرقات في شمال أفريقيا، نظرة جديدة على مشكلة قديمة". إذ تؤثر السلامة على الطرقات بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية أنه يمثل ٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم. في المغرب، وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية الأخيرة إلى أنه يناهز ٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وأضحت الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق السبب الرئيسي للوفاة بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ٢٩ عامًا في جميع أنحاء العالم. وبمس هذا الأمر البلدان الفقيرة بشكل أكبر (البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تمثل أكثر من ٩٠ ٪ من الوفيات الناجمة عن الحوادث على الطرقات). في شمال أفريقيا، بلغ متوسط الوفيات الناجمة عن حوادث السير ٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف نسمة وهو ما يقرب من المتوسط الأفريقي البالغ ٢٥ حالة، وهو للإشارة أعلى معدل في العالم. ولم يتمكن أي من البلدان المنخفضة الدخل من خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. وتوضح هذه الوثيقة أن جودة المؤسسات عامل رئيسي في كبح تطور الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، وأن فعالية السياسات العامة في هذا المجال تواجه تحديًا بسبب إخفاق المواطنين عن الامتثال للقواعد. بالنظر إلى التحدي المتمثل في تغيير سلوك السائقين والمشاة (الذين يمثلون نسبة كبيرة من الوفيات) والتكلفة المالية عموماً، يجب اعتماد نهج جديد للسلامة على الطرقات. وتقتصر الورقة البحثية استخدام الأدوات الحديثة لتطوير حلول مبتكرة تزيد من فعالية السياسات التقليدية وتصميم سياسات جديدة.

٣. منتدى التنمية في شمال أفريقيا "الاقتصاد الأزرق في شمال أفريقيا: نجاعة النقل البحري ودورها في تسهيل التجارة الدولية في العصر الرقمي"

٢١. إن منتدى التنمية في شمال أفريقيا مبادرة نصف سنوية تقوم بتعبئة الجهات الفاعلة الإقليمية حول موضوع ذي أهمية وراهنية كبيرة في بلدان المنطقة. نُظمت الدورة الثامنة من المنتدى في مراكش (المغرب)، وذلك بتاريخ ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٩، بالموازاة مع المؤتمر الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تحت شعار "الاقتصاد الأزرق في شمال أفريقيا: كفاءة النقل البحري وتسهيل التجارة الدولية في العصر الرقمي".

٢٢. بحثت هذه الدورة مؤهلات الاقتصاد الأزرق الكفيلة بالمساهمة في النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية. وقد شهد المنتدى حضور صانعي السياسات لتبادل خبراتهم ودمج نهج الاقتصاد الأزرق في سياسات واستراتيجيات التنمية الموجهة نحو العصر الرقمي وأثره على التجارة الدولية للسلع والخدمات. وساهم في تعميق التفكير في سبل مراعاة نهج الاقتصاد الأزرق في السياسات واستراتيجيات التنمية، مع الأخذ كنقطة انطلاق تحليل وضعية النقل البحري في شمال أفريقيا وتأثير ذلك على التجارة الدولية. كما ناقش المنتدى الدليل العملي الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم البلدان الأعضاء في صياغة إستراتيجية المجلس التنفيذي أو دمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية القائمة.

٤. الدعم الاستشاري

٢٣. بعد أربع سنوات من المساعدة التقنية التي قدمها المكتب والمركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، اعتمدت الحكومة الموريتانية رسميًا في مايو/أيار ٢٠١٩ على نظام الحسابات القومية الجديد (SNA ٢٠٠٨). ودعمت المساعدة الفنية، القائمة على التعاون جنوب-جنوب مع المغرب، المكتب الوطني للإحصاء في موريتانيا لتحسين تغطية بعض مجالات النشاط الاقتصادي من خلال جمع البيانات بشكل أفضل حسب التغيرات الهيكلية التي أثرت على الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة. أدت المفاهيم التي أدخلها نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ الجديد إلى تحسين المقاربة المنهجية (من حيث التغطية الخاصة بجمع البيانات ومحاسبة القطاع غير المهيكل وطريقة حساب متغيرات القطاع المالي ...) المستخدمة في تجميع الحسابات الوطنية. بسبب هذه التغيرات، وبفضل العديد من الابتكارات، تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠٣ ٣٨٥ مليون أوقية في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل +٢٥ ٪ مقارنة بمستواه في نفس العام وفقا لنظام المحاسبة القلم (١٦٢ ٦٤٨ مليون أوقية وفقا لنظام الحسابات الوطنية ٩٣).

٢٤. قام المكتب وقسم الشؤون الماكرو اقتصادية والحوكمة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدعم من استشاريين، شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ بتنظيم ورشة عمل لفريق من المتخصصين التابعين للمصرف المركزي المصري حول النموذج الماكرو اقتصادي لمصر. ويهدف هذا النموذج أساسا إلى إنتاج توقعات وتحليل تأثير تغييرات السياسة الاقتصادية. ويغطي هذا النموذج أربعة قطاعات من الاقتصاد، وهي كل من الأسر، والشركات وقطاع الإنتاج، والحكومة والأجانب - الواردات والصادرات. وتنوي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضًا عقد اجتماعات للتتبع مع البنك المركزي المصري لزيادة تطوير هذا النموذج وجعله أداة حقيقية مساعدة على اتخاذ القرارات بشأن السياسات الماكرو اقتصادية.

٢٥. ويدعم المكتب أيضًا وزارة المالية الجزائرية في جهود إعداد نموذج ماكرو اقتصادي معياري بناءً على تصورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الباب. وتم إرسال ثلاث بعثات إلى هذا البلد من أجل تعزيز قدرات الوزارة ومساعدتها على تكييف هذا النموذج مع خصائص الاقتصاد الجزائري.

٢٦. وعلى المنوال نفسه، يقدم المكتب الدعم لوزارة المالية في موريتانيا بغية تصميم نموذجها الماكرو اقتصادي. وفي هذا الصدد، تم إيفاد بعثتين قطريتين لتعزيز قدرات الوزارة في هذا المجال. وتم التخطيط لبعثة ثالثة لوضع اللمسات الأخيرة على النموذج ومعايرته وفقًا لخصائص الاقتصاد الموريتاني.

باء. النتيجة الرئيسية الثانية: تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ أولويات التنمية دون الإقليمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠) والأهداف الإنمائية للألفية وأجندة ٢٠٦٣، مع مراعاة قضايا الشباب والنوع.

٢٧. في إطار الفترة قيد الاستعراض، تم تعزيز قدرة البلدان الأعضاء واتحاد النقابات العالمي على تنفيذ الأولويات دون الإقليمية للتنمية المستدامة من خلال التنسيق والشراكات على المستوى دون الإقليمي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم المشورة وتنظيم اجتماع للخبراء وإنتاج منشور عن ثورة البيانات في شمال أفريقيا.

١. التنسيق والشراكات على المستوى دون الإقليمي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

٢٨. تهدف آلية التنسيق دون الإقليمية إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية التي تشمل ولايتها دعم بلدان شمال أفريقيا واستغلال المياه الإقليمية في جهودها الإنمائية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والهدف من ذلك هو تشجيع المزيد من التآزر وزيادة فعالية التدخلات، من خلال تبادل المعلومات بانتظام، والرسملة المتبادلة للإنجازات والخبرات، وكذلك تنفيذ البرامج أو المشاريع المشتركة.

٢٩. عُقد الاجتماع الاستشاري السنوي الخامس لمركز الأبحاث الخاصة بعلوم البحار في شمال أفريقيا شهر يونيو/حزيران ٢٠١٩ بمبادرة من مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. وتميز الاجتماع بحضور أمين عام اتحاد المغرب العربي وممثلي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنسقين المقيمين لمنظومة الأمم المتحدة في كل من الجزائر والمغرب ووكالات الأمم المتحدة (الفاو واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والإسكوا) والمنظمات الإقليمية (الإيسيسكو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين) والمؤسسات الدولية (البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية).

٣٠. تم اعتماد خارطة طريق منقحة (٢٠١٩-٢٠٢٠) لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال الاجتماع المذكور، حيث تم التركيز على زيادة الوعي والرصد وتحضير التقارير. وتغطي خارطة الطريق المنقحة خمسة مجالات رئيسية: (أولا) أهداف التنمية المستدامة / أجندة ٢٠٦٣ (بإشراف من صندوق الأمم المتحدة للسكان)، (ثانيا) العمل (بإشراف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، (ثالثا) الأمن الغذائي (بإشراف من منظمة الأغذية والزراعة-الفاو)، (رابعا) التغيرات المناخية (بإشراف من اليونسكو) و (خامسا) التكامل الإقليمي (بإشراف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا). أخذت خارطة الطريق بعين الاعتبار الأولويات الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي في المنطقة دون الإقليمية وإطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ أجندتي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣. واتفق المشاركون على ترتيبات العمل وإطار الرصد لضمان تنفيذ أكثر فعالية واستخدام الوسائل والموارد المتاحة لدعم هذه العملية.

٢. الدعم الاستشاري لرصد تنفيذ برامج التنمية

٣١. بناءً على طلب من وزارة المالية الموريتانية، قدم المكتب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، مساعدة مباشرة إلى موريتانيا لوضع اللامسات الأخيرة على تقريرها الوطني الطوعي استعداداً لعرضه خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنعقد شهر يوليو/تموز ٢٠١٩. على هذا النحو، قدم المكتب الدعم لوزارة المالية لتحضير التقرير المذكور وتقديم صورة حقيقية للتقدم المحرز وتحديد سبل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. استفاد الفريق القطري من اجتماعات الخبراء التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد التقرير الوطني الطوعي والتحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبفضل هذا المسار، استفادت وزارة المالية من القدرة التحليلية المعززة ومن نهج أفضل لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٢. كما تعهد المكتب بتقديم الدعم لموريتانيا لطرح إستراتيجيتها المتسارعة للنمو والازدهار المشترك على المستوى الإقليمي بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣. يبدأ هذا العمل بمشروع رائد في ولاية الحوض الشرقي.

٣٣. بالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب، بالتعاون مع شعبة الشؤون الماكرو اقتصادية والحوكمة بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدعم لوزارة المالية والمصرف المركزي لاستخدام النموذج الماكرو اقتصادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنتاج توقعات اقتصادية أفضل في موريتانيا.

٣٤. استجابة لطلب موريتانيا بشأن تطوير الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية، أجرى المكتب، بالشراكة مع المركز الأفريقي للسياسات التجارية في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مهمة تأطيرية شهر فبراير/شباط ٢٠١٩ في سياق المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي - منطقة التجارة الحرة الأفريقية. تم تنظيم عدة اجتماعات لهذا الغرض مع الإدارات الوزارية وممثلي القطاع الخاص. بعد هذه المهمة، تم تنظيم منتدى استشاري وطني شهر أبريل/نيسان ٢٠١٩. وأبرز المنتدى، الذي يهدف إلى المساهمة في توعية مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص المعنيين، مجموعة من الأفكار حول المحاور ذات الأولوية عند تصميم الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية.

٣٥. بناءً على طلب من وزارة التجارة التونسية، أجرى مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا بالتعاون مع الإسكوا تقييماً لتأثير انضمام تونس إلى الكوميسا. وتم تقديم نتائج هذا التحليل واعتمادها خلال ورشة العمل الوطنية المنعقدة شهر أبريل/نيسان ٢٠١٩ في تونس. وقد سمح ذلك لأصحاب المصلحة التونسيين بفهم أفضل للآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لعضوية البلد في المجموعة دون الإقليمية الأفريقية، وتحديد الحلول الممكنة لمعالجة القيود والعقبات اللوجستية والتنظيمية الحالية. كانت ورشة العمل مناسبة لتسليط الضوء على فوائد مشاركة تونس في منطقة التجارة الحرة الأفريقية. بعد ذلك، نظم المكتب منتدیین وطنیین حول منطقة التجارة الحرة الأفريقية، إذ عقد الأول بتونس العاصمة والثاني بمدينة سفاقس من أجل توعية الأطراف المعنية وضمان تملكهم وانخراطهم في جهود تفعيلها في تونس.

٣٦. وقام المكتب أيضاً بمهمة إلى مصر في مارس/آذار ٢٠١٩ لتحديد احتياجات الدعم لهذا البلد العضو من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية. وساعدت البعثة (أولاً) في وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة المفاهيم التي توضح مجالات التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزارة التجارة والصناعة المصرية، (ثانياً) اتخاذ قرار بشأن دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمصر في سياق مراجعة سياسة تحويل الإنتاج في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (ثالثاً) تحديد الفرص المتاحة لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في سياق منطقة التجارة الحرة الأفريقية، (رابعاً) إعداد برنامج تنفيذ أنشطة التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصر و(خامساً) تقديم نتائج نموذج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تأثير منطقة التجارة الحرة الأفريقية على متغيرات أساسية من قبيل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والإيرادات والرفاهية.

٣٧. وتم إيفاد بعثة في مهمة تأطيرية إلى السودان شهر يناير/كانون الأول ٢٠١٩ استجابة لطلب هذا البلد الرامي إلى دعم تحضيراته للتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية. وعقدت سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي مختلف القطاعات الوزارية (وزارة التجارة والصناعة ومصرف السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ومصلحة الجمارك والمجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي) وكذا ممثلي القطاع الخاص (الجمعية الوطنية لغرف الصناعة والاتحاد الوطني لغرف التجارة). بعد ذلك، تم الاتفاق على دعم تنظيم منتدى تشاوري وطني حول منطقة التجارة الحرة الأفريقية، والبدء في إعداد الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تفعيلها ومتابعة عملية التصديق عليها. وتجدر الإشارة أن هذا الملف معلق حالياً بالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في البلاد.

٣٨. وأوفد المكتب بعثة في مهمة تأطيرية إلى الجزائر شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ لإعادة إطلاق شراكة البلاد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. خلال هذه المهمة، تمت استشارة عدد من كبار المسؤولين لتحديد آفاق التعاون المستقبلية. وسمح الاجتماع مع وزارة التجارة بالوقوف على الحاجة إلى بدء دراسة حول تأثير منطقة التجارة الحرة الأفريقية على تنويع وتنشيط الاقتصاد الوطني وكذا ضرورة الاشتغال على مواضيع أخرى من قبيل حق الامتياز والتمثيل على الصعيد الدولي. وعبرت الوزارة كذلك عن رغبتها في تحليل آثار دخول الجزائر إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٩. وناقش الاجتماع مع ممثلي وزارة البيئة التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري وكذا تطوير القدرات المحلية في مجال فرز النفايات. أبدت وزارة العمل رغبتها في إجراء تقييم لخطط الدمج المهني للشباب وكذلك لتبادل الخبرات مع بقية بلدان شمال أفريقيا بخصوص سياسات تشغيل الشباب. وترغب وزارة التضامن الاجتماعي وشؤون الأسرة والمرأة في تبادل المعلومات مع بقية بلدان شمال أفريقيا حول الممارسات المتصلة بأنظمة البيانات الاجتماعية. وعبرت وزارة المالية أيضاً عن حاجتها إلى الدعم في تحديد "القيمة الجمركية" بالإضافة إلى معالجة المشاكل ذات الصلة بالتسهيلات الجمركية والتهريب.

٣. ثورة البيانات في شمال أفريقيا: البيانات في خدمة التحول الهيكلي

٤٠. نظم المكتب اجتماعًا للخبراء يومي ٣٠ و٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ في تونس العاصمة (تونس) حول موضوع "ثورة البيانات في شمال أفريقيا: وضع البيانات في خدمة التحول الهيكلي". وشهد الاجتماع مشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية المعنية بإنتاج وتحليل ونشر البيانات الإحصائية ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ (وزارات الخارجية والتعاون ووزارات التخطيط والمالية والوزارات المسؤولة عن البيئة والتنمية المستدامة والمؤسسات المكلفة بالإحصاءات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والوزارات المعنية بقضايا العمل والزراعة. وكانت بلدان المنطقة دون الإقليمية السبعة ممثلة في هذا الاجتماع، وكذلك الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمات المجتمع المدني.

٤١. تم عرض نتائج الدراسة حول ثورة البيانات في شمال أفريقيا ومناقشتها واعتمادها في هذا الاجتماع من قبل المشاركين وممثلي الدول الأعضاء. وقد مكن هذا البحث من تقييم الوضعية الراهنة للنظم الإحصائية الوطنية في ستة بلدان من المنطقة (وهي الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس)، وكان أيضا فرصة لإجراء مراجعة وثائقية حول ليبيا. كما أتاح فرصة تحديد الفاعلين الأساسيين في النظم الإحصائية وتحليل قدراتها والوقوف على الثغرات والعقبات التي تحد من قدرتها على إنتاج بيانات ذات جودة واستعمالها. لا تقدم هذه الدراسة فقط تحليلاً شاملاً ومتعمقاً للقيود التشريعية والمؤسسية والفنية التي تواجه بلدان شمال أفريقيا، بل تشمل أيضا الإجراءات ذات الأولوية والحلول الملموسة المطروحة على أصحاب القرار السياسي والمؤسسات الأفريقية والشركاء الإنمائيين الراغبين في وضع البيانات رهن إشارة التنمية المستدامة.

ثالثا. المبادرات الخاصة والعلاقات مع شعب المقر والشراكات

ألف. المبادرات الخاصة

٤٢. شارك المكتب خلال الفترة قيد الاستعراض في عدد من المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات:

— المشاركة شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ في ورشة العمل الأولى حول تقديم التقارير الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في جنيف (سويسرا). على هامش هذا الاجتماع، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جلسة لفهم تحديات البلدان ومناقشة حاجياتها ذات الأولوية في إطار مسار إعداد التقارير الوطنية الطوعية وكذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشملت الاحتياجات المحددة بناء القدرات الإحصائية وتبادل الخبرات ومواءمة النهج والمنهجيات لحساب المؤشرات. وشارك المكتب أيضا في الورشة الشاملة الثانية التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة شهر فبراير/شباط ٢٠١٩ في مدينة بون (ألمانيا) بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية. سمحت الورشة بالوقوف على مدى التقدم المحرز في مسار تحضير التقارير الوطنية الطوعية وتقاسم تجارب البلدان التي ستقدم تقريرها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ٢٠١٩.

- المشاركة شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ في مؤتمر نيروبي الدولي حول النهوض بالاقتصاد الأزرق المستدام على الصعيد العالمي. وشارك وفد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنشاط في المناقشات وعلى أساس العمل السابق الذي تم تنفيذه، ولا سيما على يد مكتب شمال أفريقيا، وتم تبادل مذكرة مفاهيمية حول نهج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاقتصاد الأزرق وعرضها للمناقشة.
- المشاركة شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ في النسخة الأولى من المعرض التجاري الأفريقي المنظم على يد مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي. وساعدت هذه المشاركة على تحرير التقرير حول "سلاسل القيمة الإقليمية المحتملة في شمال أفريقيا: تمثيل خرائطي قطاعي. في هذه المناسبة، عقد المكتب اجتماعًا مع وزير التجارة والصناعة المصري لمناقشة مجالات التعاون المستقبلية بين المؤسستين وتحضير دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩.
- المشاركة في المنتدى الأفريقي حول التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية وتنفيذها، الذي عقد شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ في لاغوس، بنيجيريا، بحضور ممثلي منتدى التجارة الأفريقي، ومشاركة كبار المسؤولين من القارة وكبار الخبراء لمناقشة مسار تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية.
- شارك المكتب شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ في نيروبي، بكينيا، في اجتماع الخبراء المعني بتعزيز آلية التنسيق الإقليمية الرامية لدعم الاتحاد الأفريقي والنيباد، وكذلك في اجتماع الخبراء المعني بتحسين رصد وتقييم آلية التنسيق الإقليمية - أفريقيا. سمحت هذه اللقاءات بمناقشة جهود آلية التنسيق الإقليمية وآلية التنسيق دون الإقليمية وتحديد التحديات واقتراح التحسينات ومناقشة إطار التتبع-التقييم المرتكز على النتائج ذات الصلة بعمل هذه الآليات.
- مثل المكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مؤتمر القمة المدن الأفريقية المتحدة بمراكش شهر دجنبر/كانون الأول ٢٠١٨ بتنظيم من منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية. ساهم المكتب خلال هذه التظاهرة في تنظيم نشاطين إقليميين: الأول بشأن الإطار المنسجم لتنفيذ خطة التعمير الجديدة، والثاني بخصوص التعمير والتخطيط الإنمائي الوطني. وشهد النشاطان نقاشات جوهرية مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية وتقديم مقترحات مشاريع مشتركة حول قضايا التعمير التي أوضحت مستعجلة على مستوى القارة السمراء.
- المشاركة بمراكش شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ في المؤتمر الرفيع المستوى لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وشارك المكتب بنشاط في التظاهرات الموازية مع بقية أعضاء بعثة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- المشاركة في أشغال الدورة العشرين لآلية التنسيق الإقليمية التي عقدت على هامش المؤتمر الوزاري بمراكش شهر مارس ٢٠١٩ والمساهمة في تحرير تقرير التوصيات الرامية إلى تعزيز نجاعة آليات التنسيق الإقليمية الأفريقية وآليات التنسيق دون الإقليمية، وذلك في سياق الإصلاحات

الجارية على مستوى منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وركزت المناقشات على تحسين علاقة العمل بين آلية التنسيق الإقليمية-أفريقيا والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التجاوب بشكل أفضل مع أولويات الاتحاد الأفريقي ومجموعاته الاقتصادية الإقليمية. ووافق الاجتماع أيضًا على الحاجة إلى مواءمة عمل آلية التنسيق الإقليمية - أفريقيا مع الإطارين المشتركين الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي اللذين تم اعتمادهما لتعزيز الشراكات الخاصة بالسلام والأمن، وذلك من أجل التنفيذ المتكامل لأجندتي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣.

— وفي سياق الإصلاحات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل المكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اجتماع المديرين الإقليميين للأمم المتحدة للبلدان العربية وفي الاجتماع الإقليمي لآلية التنسيق الذي نظّمته الإسكوا بمقرها في بيروت. وتميز كلا الاجتماعين بحضور السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، التي أكدت على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة من أجل زيادة كفاءة البرامج المضطلع بها والتعامل بشكل أفضل مع الطابع المعقد لمتطلبات التنمية المستدامة. كما تمت مناقشة مسألة تداخل عمل اللجنتين الإقليميتين في شمال أفريقيا وما تقتضيه من مقارنة مشتركة قبلية لجميع الأنشطة الميدانية.

— شهر يونيو/حزيران ٢٠١٩، شارك المكتب لأول مرة في المؤتمر المتوسطي الثامن عشر للتنمية المستدامة الذي نظّمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة -خطة عمل المتوسط في بودفا، بالجلبل الأسود، لمناقشة مستوى تنفيذ إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة. وقدمت ثلاث لجان إقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) معنية ببلدان حوض البحر المتوسط أنشطتها ذات الأولوية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وعقب هذا المؤتمر، تم وضع مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة -خطة عمل المتوسط مع اللجان الإقليمية الثلاث وتم تقديمه للتمويل لضمان تعاون أفضل بين الإجراءات التي اتخذها الشركاء المختلفون.

— في يونيو/حزيران ٢٠١٩، تمت دعوة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ممثلة بالمكتب، للمشاركة في الاجتماع العشرين لرابطة مجلس الشيوخ الأوروبي، والتي تمت دعوتها لأول مرة إلى ممثلي مجالس الشيوخ في سبع دول أفريقية (وهي الجزائر والكاميرون وكوت ديفوار والغابون وكينيا والمغرب وجمهورية الكونغو الديمقراطية). وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهة نظرها حول سبل تشجيع حوار أكثر التزاما بين القارتين بخصوص الأولويات الإنمائية بأفريقيا (ولاسيما التجارة والاستثمار والتغيرات المناخية) ودور مجالس الشيوخ. يرغب أعضاء مجلس الشيوخ الأفارقة الذين حضروا هذا الاجتماع في الحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية حول برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنشطتها في كل واحدة من المناطق دون الإقليمية.

— المشاركة شهر يوليو/حزيران ٢٠١٩ بميلانو (إيطاليا) في اجتماعات البرلمانين المتوسطيين حول موضوع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد قدم المكتب عرضًا حول تمويل الشركات الصغرى والمتوسطة في شمال أفريقيا.

— ساهم المكتب في الاجتماع الذي نظمه البنك الدولي شهر مارس/آذار ٢٠١٩ بأديس أبابا (إثيوبيا) حول المهن والتحول الهيكلي، موضوع الصندوق التاسع عشر للوكالة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.

— ساهم المكتب أيضاً في ورشة العمل التي نظمها معهد بروكينغز في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ بنairobi، كينيا، حول تعزيز الصناعات الخالية من التلوث كنموذج جديد للتنمية الصناعية في أفريقيا.

باء. العلاقات مع شعب المقرر

٤٣. شارك المكتب في اجتماع اللجنة التوجيهية للمركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا نهاية فبراير/شباط ٢٠١٩ في ليروفييل (غابون) وكذلك في اجتماع فريق الخبراء المخصص لفحص المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية. وقدم المركز دليلاً حول كيفية تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك توجيهات لأصحاب القرار والمفاوضين الأفارقة بالنظر إلى القضايا العالقة في إطار المفاوضات حول الاتفاق. اعتمدت الدول الأعضاء التوصيات المقترحة في الدليل. كما أصدر المركز مذكرات إحاطة قطرية حول آثار تنفيذ الاتفاقية، وخاصة بالنسبة للجزائر ومصر وليبيا والمغرب.

٤٤. نظم المكتب في أبريل ٢٠١٩ في الرباط (المغرب) نيابة عن المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، ورشة عمل وطنية حول تطوير وتطبيق جداول الموارد والمهن ذات الصلة بالبيئة في مجال الغابات بالمغرب. وسجلت ورشة العمل مشاركة فريق وطني مؤلف من ممثلي المفوضية السامية للتخطيط والمفوضية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية. وسعت ورشة العمل إلى تعزيز القدرات الفنية للفريق الوطني بغية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري. وساعدت ورشة العمل على (أولاً) تقييم مدى توفر البيانات من أجل فهم أفضل لحالة جاهزية الإحصاءات المتاحة الخاصة بهذا النظام، و(ثانياً) تحديد وتقديم البنية العامة الخاصة بهذا النظام في قطاع الغابات بالمغرب (بما في ذلك تصنيفات الصناعات والمنتجات) و (ثالثاً) تصميم الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية لإعداد النظام المحاسباتي الخاص بالغابات في المغرب.

٤٥. شارك المكتب شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ بأديس أبابا في اجتماع الخبراء الذي نظمه مركز السياسات التجارية الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمخصص لمراجعة منهجية إعداد مؤشر الأعمال الخاص بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية. وسمح اجتماع الخبراء بإجراء تحليل نقدي للأبعاد والمؤشرات المقترحة الخاصة ببناء هذا المؤشر وضمان دقة الأدوات المقترحة لجمع البيانات من الشركات التي تنتج / تتداول عبر الحدود في أفريقيا.

جيم. الشراكات

١. الشراكات مع المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر

٤٦. والغرض من هذه الشراكات هو تعزيز علاقات التعاون والتبادل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحديد إطار المبادرات المستقبلية والإجراءات المشتركة المفيدة للأطراف كلها. بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تهدف هذه الشراكات إلى تطوير تعاون وثيق مع المؤسسات لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا بشكل أفضل من خلال إنشاء وجمع ونشر وتبادل المعارف والخبرات التي تأتي لدعم عمليات صنع القرار في سياسات التنمية. بالنسبة للشركاء، تهدف هذه المبادرات إلى تطوير التبادلات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باعتبارها واحدا من مراكز الأبحاث المتخصصة في منطقة شمال أفريقيا، من أجل تكييف التدريب المقدم مع احتياجات السوق، من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من علاقات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المؤسسات المماثلة في على مستوى القارة لضمان إقامة علاقات تعاون وثيق وتنظيم أنشطة علمية وتبادل الخبرات.

٤٧. تم تطوير شراكة جديدة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمغرب بخصوص قضايا العمل. وسيقوم هذا الأمر بالاستفادة من مساهمات وتجربة المجالس الاجتماعية والاقتصادية بكل من الجزائر ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى خلال المشاورات الإقليمية الرفيعة المستوى حول العمل المنظمة بالتعاون مع مكتب العمل الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي والبنك الأفريقي لازدهار الصادرات والواردات ومركز التجارة الدولية ومكتب الاستشارات ماكينزي.

٤٨. علاوة على ذلك، حصلت أنشطة الدعم الاستشاري الرامية إلى تنفيذ نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ بموريتانيا على دعم مجموعة من الشركاء الفنيين كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عبر مكتب AFRITAC-West، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ناهيك عن المعاهد الإحصائية الوطنية (في كل من المغرب والكاميرون وتونس والسنغال والنيجر).

٤٩. تم التوقيع على مذكرة تفاهم شهر أغسطس/آب ٢٠١٩ مع المفوضية السامية للتخطيط لتحديد مجالات التعاون بينها وبين مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإنشاء علاقة عمل مستدامة وتشجيع تبادل المعرفة والمعلومات بين المؤسستين وفقاً لتوقعات كل منهما. بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تهدف هذه الشراكة إلى النهوض بتوفير المعارف الضرورية للمساعدة على اتخاذ القرارات بشأن سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجمعها ونشرها وتبادلها. وتهدف هذه الشراكة بالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط إلى تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية تبادل البيانات والخبرات وتعزيز الإنتاج الإحصائي وإجراء دراسات تحليلية مشتركة. كما سيعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع بلدان أخرى في أفريقيا.

٥٠. أبرم المكتب اتفاقية شراكة مع المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية من أجل تبادل المعلومات والبيانات والخبرات. ويتعهد المكتب على هذا النحو بتبادل الدراسات والبيانات الماكرو اقتصادية والمالية والاجتماعية الخاصة بالدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، علاوة على الدراسات القطاعية والخبرات ذات الصلة بمناهج تحليل اقتصادياتها وأسواقها.

٥١. تم تطوير شراكة مع المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة التابع للبنك الإسلامي للتنمية من أجل تعزيز التعاون في مجال التكامل الإقليمي بين الدول العربية والدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل الشراكة ثلاثة مجالات ذات أولوية: تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية وتيسير التجارة والمساعدة الفنية لتنزيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

٥٢. في إطار الاتفاقات المبرمة مع الجامعات ومراكز البحوث، ساهم المكتب في أبحاث ومنشورات علمية وشارك بنشاط في عدد من الاجتماعات العلمية:

— تحرير وثيقة حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا. وتستعرض هذه المذكرة الفجوة التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة والقيود التي تواجهها. وتتناول السياسات العمومية الرامية إلى ضمان تمويل أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة. وستكون هذه المذكرة بمثابة نقطة انطلاق لمشروع بحثي تطبيقي سيشمل المكتب والباحثين ومؤسسات الفكر والرأي من المنطقة دون الإقليمية وكذلك المؤسسات العامة، مثل وزارات المالية في البلدان الأعضاء.

— المشاركة شهر فبراير/شباط ٢٠١٩ في الحوار المتعدد الأطراف الذي نظمته جامعة القاضي عياض والمركز الأفريقي للحلول المبتكرة والمستدامة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت شعار "الجامعة-منصة للحلول المبتكرة حول تحديات التنمية المستدامة في أفريقيا. وعلى هامش الحوار، نظمت جامعة القاضي عياض وشركة أسيس لقاء مع الشركاء لمناقشة فرص التعاون. وحضر الاجتماع ممثلي كل من جامعة ليموج وجامعة تورينو للفنون التطبيقية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الجامعية للفرانكفونية ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة-أفريقيا ومكتب اللجنة الاقتصادية في شمال أفريقيا. وأقر المشاركون بوجود عدة مجالات للتعاون من بينها: قابلية توظيف الشباب من خلال تنظيم المشاريع والفرص التي يمكن أن توفرها سلاسل القيمة الخضراء؛ وتطوير سلسلة القيمة المتعلقة بإدارة النفايات وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامن.

٥٣. كما شرع المكتب في إجراء مزيد من المناقشات مع الجامعات ومراكز البحوث الأخرى في بلدان شمال أفريقيا بهدف إبرام اتفاقيات جديدة وتنويع حافظة علاقات الشراكة البحثية على المستوى الإقليمي.

٢. الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين

٥٤. شارك المكتب في خلوة الفريقين القطريين لكل من المغرب وتونس. كما شارك بانتظام في الاجتماعات العادية لفريق الأمم المتحدة القطري بالمغرب واجتماعات البلدان الأخرى ذات الصلة. وسمحت هذه الاجتماعات بتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة وخاصة التعريف بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المستوى الإقليمي ومناقشة أوجه التآزر المحتملة مع المشاريع الوطنية. هذه أولوية من إصلاحات الأمم المتحدة لتحسين التنسيق ومواءمة تدخلات الدعم على مختلف المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية) لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبعد تبادل المعلومات والنقاش، طلب دعم المكتب من طرف: ١- فريق الأمم المتحدة القطري-المغرب بغية التقدم

بمقترح حول تصميم نموذج التنمية الجديد، ٢) فريق الأمم المتحدة-الجزائر للمساهمة في التفكير في التوازنات الماكرو-اقتصادية والحلول لتحفيز النمو و ٣) فريق الأمم المتحدة-موريتانيا لتقديم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد و ٤) فريق الأمم المتحدة - تونس للمساهمة في الإطار الاستراتيجي لتدخل منظومة الأمم المتحدة. كما التمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا الدعم من منظومة الأمم المتحدة، وذلك لضمان التعاون الوثيق في مجالات التنمية الاقتصادية والاندماج الإقليمي.

٥٥. بناءً على طلب من المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في الجزائر، أصدر المكتب مذكرة عن حالة الاقتصاد الجزائري. قدمت هذه المذكرة في اجتماع لفريق الأمم المتحدة القطري في يونيو ٢٠١٩ بالجزائر العاصمة. سمح هذا العمل بمناقشة الدور الذي يمكن أن تلعبه منظومة الأمم المتحدة في هذا البلد لدعم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٦. كجزء من الأفكار التي بدأها المغرب بشأن نموذج التنمية الجديد، وبناءً على طلب المنسق المقيم، أصدر المكتب مذكرة تحتوي على مقترحات لتصميم نموذج تطوير جديد. تم إرسال هذه المذكرة إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. ثم تم تقديمها شهر يونيو/حزيران ٢٠١٩ في اجتماع المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية بحضور شركاء التنمية ومجموعة من المؤسسات العامة في البلاد.

٥٧. نظم المكتب نشاطاً مشتركاً بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومصرف التنمية الأفريقي والحكومة المغربية حول الأمن الغذائي. وناقش هذا الاجتماع تحدي الأمن الغذائي في قارة تضم أكثر من ٥٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. وركزت المناقشة على سبل تعزيز عمل البلدان الأفريقية في هذا المجال، من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتبادل الخبرات والدراية الفنية. وناقش الاجتماع المشاريع والمبادرات التي أطلقت في أفريقيا في مجال الأمن الغذائي من قبل البلدان الأفريقية وكذلك من جانب شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتعزيز مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتعلق بالأمن الغذائي وتنفيذ أجندة ٢٠٣٠.

٥٨. سهّل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف إعداد التقرير الوطني الطوعي ٢٠١٩ الخاص بموريتانيا. وقد مكن ذلك من تعبئة الخبرة والموارد المالية اللازمة لتنظيم هذا النشاط وتسجيل هذا الإنجاز في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدعم متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في موريتانيا.

رابعاً. حالة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة والثلاثين من اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية

٥٩. كان تنفيذ التوصيات التي رفعها المشاركون في الدورة الثالثة والثلاثين لاجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جزءاً من برنامج العمل ٢٠١٨-٢٠١٩. وتم تناول العديد من هذه التوصيات في الجزء الثاني من هذا التقرير. هذا وسنعرض أهم الإنجازات حسب المجالات من أجل احترام الطلب الصريح الذي تقدمت به الدول الأعضاء في هذا الباب.

ألف. توصيات تتعلق بالموجزات القطرية

٢. تخصيص باب في الموجزات القطرية لتحليل التجارة الإقليمية والتكامل الإقليمي بشكل عام.

٦٠. هذا وتعمق اعتبارات إدارية الزيادة في حجم الوثائق المعروضة على الدول الأعضاء خلال اجتماع اللجنة، حيث لا يجب أن يتجاوز ١٦ صفحة (أي ٥٢٠٠ كلمة)، بما في ذلك الموجزات القطرية الإقليمية، مما يصعب دمج التحليل المرغوب فيها كلها في وثيقة واحدة. ومع ذلك، تم إعداد وثيقة منفصلة بأن تحليل الأوضاع التجارية الإقليمية.

باء. توصيات تتعلق بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية

٧. النهوض بأنشطة التوعية والمرافعة في الدول الأعضاء من أجل تسريع مسار التصديق على الاتفاقية المذكورة.

٦١. إذ نظم المكتب منتديين وطنيين حولها، عقد أولهما بتونس العاصمة والثاني بمدينة سفاقس من أجل توعية الأطراف المعنية وضمان تملكهم وانخراطهم في جهود تفعيلها في تونس. قدم المكتب الدعم لموريتانيا بغية تصميم إستراتيجيته الوطنية الرامية إلى ضمان التنفيذ التدريجي للاتفاقية. علاوة على ذلك، أوفد المكتب بعثة إلى مصر شهر مارس/آذار ٢٠١٩ من أجل تحديد حاجيات هذا البلد للدعم فيما يخص تنفيذ الاتفاقية ومساعدته في إطار سياسة تحويل الإنتاج). وتم إيفاد بعثة تأطيرية إلى السودان شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٩ استجابة للتمس صياغة إستراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية. وخلال المهمة الذي قام بها ممثلو المكتب في الجزائر شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، عقدوا اجتماعاً مع ممثلي وزارة التجارة، مما ساهم في تحديد عدد من الاحتياجات، بما في ذلك دراسة تأثير منطقة التجارة الحرة الأفريقية على الاقتصاد الوطني.

جيم. توصيات تتعلق بالأجندات الإقليمية والدولية

٨. تنظيم اجتماع على المستوى دون الإقليمي لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بخصوص إعداد التقارير الطوعية الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٦٢. نظم المكتب الدورة الخامسة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة في أفريقيا شهر أبريل/نيسان ٢٠١٩ وكذلك الاجتماع التشاوري السنوي الخامس لآلية التنسيق دون الإقليمية المعقد شهر يونيو/حزيران ٢٠١٩، من أجل تبادل الممارسات الجيدة وتعميق التفكير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية الطوعية.

٩. تحرير الموجزات القطرية الخاصة بشمال أفريقيا الإقليمي حول أهداف التنمية المستدامة وبما يشمل بلدان المنطقة دون الإقليمية كلها.

٦٣. أصدر المكتب الموجزات القطرية الإقليمية الخاصة بشمال أفريقيا حول أهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠١٧. ويتم تقديمه إلى الدول الأعضاء للحصول على اقتراح لتحديث هذا التقرير كل ثلاث سنوات من أجل تقييم التقدم بطريقة جوهرية.

دال. توصيات تتعلق بالإطار الإستراتيجي لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١١. العمل بتعاون وثق مع الشركاء الإنمائيين كلهم بغية تفاعلي الازدواجية وتوحيد الجهود وتنمين النتائج

٦٤. ساعدت العلاقات الوثيقة مع فرق الأمم المتحدة القطرية في كل واحد من البلدان ومشاركة المكتب في النقاشات حول الإصلاح الشامل لمنظمة الأمم المتحدة في امتلاك رؤية واضحة حول أنشطة مختلف الوكالات ومستوى الالتقاء بينها. على سبيل المثال، عمل المكتب بشكل وثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي واليونيدو والفاو في مختلف التدخلات دون الإقليمية والقطرية.

١٢. برمجة منتدى خاص بشأن المبادرات الوطنية الناجحة لإيجاد فرص العمل، مما سيسمح بتبادل الخبرات وتجميعها وتحديد مجالات الشراكة الممكنة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٦٥. كجزء من تطوير مجال تخصصها الجديد والتوافق مع أولويات الدول الأعضاء، نظم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الرباط شهر أبريل/نيسان ٢٠١٩ بالشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب، مشاورات إقليمية رفيعة المستوى حول العمل تحت عنوان "الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية لخلق فرص العمل في شمال أفريقيا". وتميز هذا المنتدى بمشاركة أكثر من ٧٠ خبيراً ومتخصصاً في التوظيف من المنطقة دون الإقليمية وبحضور ممثلي الدول الأعضاء السبعة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وفرت هذه المشاورات منبراً للمناقشة بين ممثلي القطاعين العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول الإصلاحات والسياسات اللازمة للتغلب على العقبات المحددة وتحفيز إحداث فرص العمل في المنطقة.

١٣. مراعاة مجالات التنمية ذات الصلة وذات الطابع المصري بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية برمتها قدر الإمكان، وهي كالاتي:

- أداء دول شمال أفريقيا من حيث الإنفاق العام؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الصناعي في شمال أفريقيا؛
- التعاون بين بلدان الجنوب بعلاقة مع قضايا النقل والخدمات المقدمة لتسهيل نقل البضائع؛
- تيسير التجارة،
- التعاون جنوب-جنوب: الممارسات الجيدة دون الإقليمية وآفاق المستقبل؛
- موضوع الماء وأهميته بالنسبة للمنطقة الفرعية؛
- مدى تأثير القطاع غير الرسمي والتهريب على الاقتصاد الوطني.

٦٦. سيتمحور اجتماع اللجنة لسنة ٢٠١٩ حول مواضيع تعتبر ذات أهمية كبيرة ومصيرية بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، مثل مسألة العمل (مجال خبرة المكتب) وتيسير التجارة.

واو. توصيات تتعلق بالأبحاث ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق

١٦. دعم البلدان الأعضاء للتفكير في دمج الاقتصاد الأزرق في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦٧. نُظمت الدورة الثامنة من المنتدى في مراكش (المغرب)، وذلك بتاريخ ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٩، بموازة مع المؤتمر الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وذلك تحت شعار "الاقتصاد الأزرق في شمال أفريقيا: كفاءة النقل البحري وتسهيل التجارة الدولية في العصر الرقمي". شهد المنتدى حضور صناع القرار من المنطقة دون الإقليمية ومن خارجها بغية تبادل التجارب الرامية إلى دمج مقاربة الاقتصاد الأزرق في سياسات واستراتيجيات التنمية.

١٧. تعميق البحث حول الاقتصاد الأزرق بالتعاون مع البلدان الأعضاء لتحديد وتجميع البيانات الأنسب

٦٨. تنظيم النسخة الثامنة من منتدى التنمية في شمال أفريقيا حول موضوع "نجاعة النقل البحري في تسهيل التجارة الدولية في زمن الرقمنة" مما مكن من دمج الدليل العملي الذي قامت اللجنة بإعداده بغية مساعدة الدول الأعضاء على تجميع البيانات وصياغة إستراتيجية الاقتصاد الأزرق ودمج هذا المفهوم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الموجودة.

باء. توصيات تتعلق بالهجرة

٢٢. مساعدة البلدان الأعضاء على مراعاة قضية الهجرة والعلاقات مع السياسات الإنمائية الوطنية،

٦٩. قام المكتب بتطوير مشروع حول قضية الهجرة والروابط بالتنمية. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في جمع البيانات المتعلقة بالهجرة والاعتراف المتبادل بالمهارات والشهادات من أجل تسهيل تنقل الخبرات والقوى العاملة. ثم التخطيط للبدء الفعلي لهذا المشروع في عام ٢٠٢١.

٢٣. مساعدة الدول الأعضاء على إنتاج وتوفير بيانات موثوقة.

٧٠. سيتم تغطية هذه التوصية من خلال المشروع المتعلق بالهجرة والتنمية الذي وضعه المكتب ومن المقرر إطلاقه عام ٢٠٢١.

خامسا. التحديات والدروس المستخلصة والآفاق الإستراتيجية

ألف. فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات

٧١. تمثل صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة في الدول الأعضاء واحدا من التحديات الكبرى التي يواجهها المكتب. حيث يبقى الحصول على البيانات صعبا على الرغم من جهود النهوض بالتوجه نحو البيانات المفتوحة في بعض الدول الأعضاء. وما زالت هذه النقطة مرتبطة بجودة العلاقات مع المحاورين لا بالملتقيات المؤسسية أو الاتفاقات المبرمة بين المكتب وشركائه. وتبقى هذه المسألة معلقة لحد الساعة على الرغم من عرضها مرارا وتكرارا على الدول الأعضاء خلال اجتماعات اللجنة.

باء. فيما يتعلق بالتخطيط لأنشطة المكتب

٧٢. أحد الدروس المستفادة في الفترة قيد الاستعراض هو الحاجة إلى ضمان الحفاظ على تخطيط متسلسل دقيق لأنشطة المكتب والسعي إلى مزيد من الانسجام بين المبادرات الجديدة التي أضيفت إلى خطة العمل الأولية. حيث سيسمح ذلك بتعزيز قدرات المكتب وجعلها قادرة على الاستجابة للالتزامات الملقة على عاتقه في شروط جودة أفضل. خلال الفترة قيد الاستعراض، شارك المكتب في إعداد وتنفيذ تظاهرتين بارزتين من تظاهرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ونقصد بذلك المؤتمر الوزاري والمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، الذي تم تنظيمه هذا العام في نيروبي بمراكش (المغرب). وأدى ذلك إلى تأجيل أهم أنشطة المكتب إلى النصف الثاني من سنة ٢٠١٩، مما زاد من الضغط على قدراته التشغيلية.

٧٣. من جهة أخرى، أدت المدة الزمنية المخصصة لتحديد الخبرات الخارجية وتعبئتها إلى تأجيل تنفيذ أنشطة المكتب مقارنة بالخطة الأولية. هذا ويؤدي الطابع المركزي لمنهجية التعاقد مع المستشارين والخبراء الخارجيين وكذا التنسيق بين المكتب الإقليمي ومقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى صعوبات متكررة. بيد أن تنظيم الأنشطة، ولاسيما اجتماعات الخبراء، تقتضي وضع شروط أولوية في إطار الآجال المنصوص عليها في خطة العمل. يؤثر هذا الموقف على ميل المكتب إلى إجراء دراسات وبحوث في الوقت المناسب، للتحقق من ضمان الجودة وفقاً للإجراءات المعمول بها ومشاركتها مع أصحاب المصلحة في وقت مناسب قبل اجتماعات الخبراء. إنه في الواقع مصدر حقيقي لتحسين الجودة لمنشورات مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

جيم. فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي

٧٤. لا تزال ديناميات التكامل المغاربي محدودة، حيث إن التجمع الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي لا يتاجر إلا قليلاً داخل حدوده. في عام ٢٠١٨، تم توجيه ٣،٣٤ في المائة فقط من صادرات البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي للسوق المغاربي، والذي يمثل حصة صغيرة للغاية بالنظر إلى العروض المسجلة من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في القارة الأفريقية وإمكانات هذه المنطقة. باستثناء عام ٢٠١٨، كان التطور سلبياً، وما زالت المبادلات التجارية المغاربية في تراجع مستمر منذ سنة ٢٠١٣.

٧٥. من الواضح أن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ليست لديها بعد القدرات البشرية والمالية والتقنية اللازمة للاضطلاع بمهمتها المتمثلة في توجيه التكامل المغربي. في هذا السياق، تعهد الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بعقد اجتماعات دورية مع قادة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة. تتيح هذه الاجتماعات بتقييم التعاون مع المؤسسات المعنية وضمان تبادل وتنسيق قادر على تعزيز هذا التعاون. تقرر تنظيم ندوة إقليمية حول التأثير المحتمل لمنطقة التبادل الحر الأفريقية على الاقتصادات المغربية. من المقرر تنظيم هذه التظاهرة في الفترة من ١١ إلى ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ في الرباط (المغرب).

دال. فيما يتعلق بعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية

٧٦. لا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه العديد من التحديات، لا سيما من الناحية السياسية والأمنية. ولا يزال يتسم بآثار التغييرات التي أحدثتها حركات الاحتجاج وفترات الانتقال السياسي. تواجه المنطقة دون الإقليمية أيضاً توترات جيوسياسية إقليمية، لها عواقب أمنية خطيرة تقيد إلى حد كبير من إمكاناتها الإنمائية.

٧٧. من الواضح أن جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية تحتاج إلى تعزيز الحكم الرشيد، وخاصة الإدارة الاقتصادية، التي يمكن أن تقلل في نهاية المطاف من الاختلالات الاجتماعية وكذلك عدم الاستقرار السياسي، الذي لا يزال يشكل عقبة حقيقية أمام جهود التنمية ■